

جواب السؤال الأول!

سأهم الاتحاد الوفياتي وهما عنه بنصيب معلوم من مأساة فلسطين في موافقتهم على قرار القسيم بحاس وهو توقعه أو كراينا وروسيا البيضاء وتيكولونوكيا وبولندا (عصابة الخيثة) مع القلمة الغربية الليبرالية في مفارقة غربية، إذ أن الاتحاد الحقيقي لموقف الوفياتي فيطلق من:

١- الاتحاد الوفياتي كان ورشاً حقيقياً للامبراطورية الروسية - التي ساهمت في سحق الدولة العثمانية إذ آل إليه من أعلام معظم الأقاليم الإسلامية - وغير الإسلامية - التي كانت تابعة للدولة العثمانية ولذلك فإن مزاعم الشيوعيين بإساءة رغبة لا تستند إلى مبررات الأعداء ما كان إلا ذراً للرماد في العيون، ومبناً استمرار الحكم الشيوعي باحتلال تلك الأقاليم ومن ثم القمع الديموي الرهيب لها عبر مصادرة الهوية وإلغاء العقيدة والافتقار العري لكانها واهلال الروس مكانتهم.

٢- إن الشيوعية الروسية والديمقراطية الأمريكية هزمتا من رحم واحد وإنما تحاللتا الجينات عن باقي الغرب بسبب ثدنه يرض على ذكرة جمعية واحدة قد ساقضت فيما بينها ولكنها متآلف فيما بينها باتجاه واحد وكان في تلك المرة قرار قسيم فلسطين.

٣- إن لليهود دور عظيم في روسيا وكذلك بولندا والحقيقة أن هذا الدور تقاليم من العهد الشيوعي وتجلي ذلك في جوانب عدة لعل من أهمها: أن أتى يوم على أركان اللطمة في الحزب الشيوعي السوفياتي - المكتب السوفي - كان معظمهم من اليهود، ومنذ أيضاً إقامة أول كيان يهودي محض جيد إذ أضيفنا إلى ما تقدم أن الأصول الحقيقية التي نرضت عليها الشيوعية كانت إبداعاً ماركسيا صرفاً.

بناء على ما تقدم نفهم أن الموقف الوفياتي بنجاح حملة اللطيمات الحقيقية التي نبئت عليه، وتجلي ذلك عند اعترافه بالكيان الصهيوني خوراً علانته، بدأ كمر من ذلك مرصه على عدم نهوضه من حكمة في شأن فلسطين ومبادئه المؤكدة على بقاء ميزان القوى راجحاً في غير مصلحة العرب.

جواب السؤال الثاني:

تبدأ ١٣/١١/١٩٩٦ وتنتهي بعد ستة أشهر المحور الأول:

١- الانحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، ونسيتي في غضون شهرين وبجري انتقال رسمي للسلطة من الحكم العسكري واليدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين تم تسميتهم حين إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني.

٢- لتكوين الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من سمات السلطة الفلسطينية في المناطق التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي منها.

٣- الأمن الداخلي من مهام قوة شرطة فلسطينية يتم تشكيلها من فلسطيني الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك.

٤- فتح صندوق طوارئ مهتمه تلقي الدعم الاقتصادي الخارجي بطريقة مشتركة مع الجانب الإسرائيلي وحق للطرف الفلسطيني أن يسير للحصول على هذا الدعم بطريقة منفصلة كذلك ولا يمانع الاتفاق في وجود رولي مؤقت للإشراف على المناطق التي سيتم الانحاب منها.

٥- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية تنجب إسرائيل تدريجياً ونسيتي في غضون أربعة أشهر (١٣/٤/١٩٩٤).

المحور الثاني:

تصه على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تمثل في مجلس فلسطيني منتخب بإحدى سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق على لمدة من سنوات انتقالية وتنهض أن للمجلس حق الولدية على كل الصفة وثرة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون المجتمعية والضرائب المباشرة والسياسة إضافة إلى الإشراف على القوى الفلسطينية الجديدة.

ما عدا القضايا المبرهنة المتروكة لطفا وضمان الحل النهائي مثل القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية واليهوديين الموجودين في الأرض المحتلة.

بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي فتدعو وثيقة إعلان المبادئ إلى أن تتم تلك الانتخابات تحت إشراف دول تتفق الطرفان الفلسطيني واليهودي عليه، وتتم هذه العملية في موعد أقصاه ستة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي 13/7/1994 وتفصل الاتفاقية في حق لم المشاركة في تلك الانتخابات خاصة من القدس. أما نظام الانتخاب وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً وتركيبة المجلس وعدد أعضائه وهدوء سلطات التنفيذية والتشريعية وكلاهما أمور متروكة للطرفين، تتصل الوثيقة على أن المجلس الفلسطيني يعد له صلاحيات تحل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية مثل سلطة كهرباء فلسطينية وسلطة مياه غزة وبنك تنمية محلي بقرية سلطنة مياه - بيته - أراضي فلسطينية.

جواب السؤال الثالث

المبادئ العامة: سيطلق الطرفان فيما بينها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم وكل خاص:

- 1- يعترفان ببيادة كل منهما وبإلزامه الإقليمية واستقلاله السياسي وبسوف يتمازجا.
- 2- يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلامة وهدوء آمن.
- 3- سيبنان علاقات صداقة والتعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والبيئية.
- 4- يتعهدان ببيادة كل دولة في المنطقة وبإلزام الإقليمية واستقلالها السياسي والملاحظ أنه ورد في البندين 1/2، 2/2، 3/2 إلى إشارة إلى احترام سلامة الطرفين من أي تهديد أو اعتداء من أي طرف.

المبادئ العامة: سيطلق الطرفان فيما بينها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم وكل خاص:

- 1- يعترفان ببيادة كل منهما وبإلزامه الإقليمية واستقلاله السياسي وبسوف يتمازجا.
- 2- يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلامة وهدوء آمن.
- 3- سيبنان علاقات صداقة والتعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والبيئية.
- 4- يتعهدان ببيادة كل دولة في المنطقة وبإلزام الإقليمية واستقلالها السياسي والملاحظ أنه ورد في البندين 1/2، 2/2، 3/2 إلى إشارة إلى احترام سلامة الطرفين من أي تهديد أو اعتداء من أي طرف.
- 5- يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وحفالة ويستطونان في مكانه ليدرهبان سكانه.

جواب السؤال الرابع

1- فيما يتعلق تمثيل اليهود وإعلاء شأنهم جاء في المادة الرابعة "تعريفك الانتداب بوكالة يهودية ملائمة كهيئة تمثيلية يهودية في إدارة فلسطين والقانون في الشؤون الاقتصادية وغيرها". وتعريف ذلك من الأمور ولتأيد وتشرك في ترقية البلاد على أنه يكون ذلك خاضعاً ترى أن تأليف ودستورها بحملتها هناك ولائقة لهذا الغرض.

2- فيما يتعلق بإجراء البنى التحتية ليد إنشاء الكيان اليهودي الذي تضمنه الوعد، المادة (21) لليهود وكذلك تطوير مؤسسات الحكم الذاتي وصلاحيات الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وفي هذا النظر عن عرفهم أو دينهم وكان الصهيوني (هربرت هيرش) قد اتخذ موقفاً من قبله وطبقه في فلسطين منذ 1900 خطوات عملية من أجل تحويل فلسطين إلى كيان يهودي عبر تهوية كافة الظروف اللازمة.

٣- فما يتعلق بإنشاء المجلس القانوني اللازمة للوجود اليهودي وخاصة  
٤- بالنسبة للأرض؛ التي ما كان بيد اليهود منذ ولادته حتى صيغة - قضى ملك الانتداب يمكن  
اليهود من ملكية الأرض بأيراسيل  
ب- اللفتة أو المساواة بين اللفتة العربية والعبرية (التي تم بعضاً من مناقف التاريخ القديم)  
ج- الجنسية؛ سهل الكتاب الجنسية الفلسطينية لليهود .

جواب السؤال الخامس :

- ١- ضالفت الجمعية العامة للمادتين ١٠ و ١٤ من الميثاق اللتين تحولها حق التقدم بتوصيات دون اتخاذ قرارات ملزمة سوى فيما لا يتعدى حدوده بصيغتها ما كان منها أبداً أمر القسيم ولا سيما أن قرار القسيم كان قراراً مطبوعاً بطابع القبول والإلزام إذا قضى في أيه بنوده باعتبار أنه محاولة ترمي إلى تعديل الحل المنصوص عليه في القرارتهيد للسلام أو هزق له وفق نص المادة (٣٩) من الميثاق .
- ٢- تجاوزت حدود اختصاصها حينما نصت على إنشاء لجنة مؤلفة من أعضاء وهو الحق إدارة فلسطين خلال فترة انتقالية وقد كان للجمعية العامة صلاحيات التقدم بتوصية إلى دول الانتداب ولكن لم تفعل .
- ٣- تجاوزت اختصاصها العام المدهى لها في المادة (١٠) من الميثاق لأنه لا يجوز - كما لا يخول أيام من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى - حق إنشاء الدول ابتداءً أو قسمه دولة قائمة من أجل إنشاء كيان جديد من تطبيق مبادئها لمقولة عطاء من يملك لمن لا يستحق .
- ٤- أقيمت ولدها لمنطق القوة وليس إلى قولها للقانون وسيكون هذا أديراً ما عاشرت مفي التصويت على قرار القسيم ١٧١٤ / ١٩٤٧ لم يحز القرار على النسبة القانونية اللازمة لإصداره وتعبيرها التصويت ثلاثة أيام تحققت النسبة المطلوبة وسبب ذلك تمكن القوة الدورية والصهيونية من إغواء عدة دول بالذخا في حق الموافقة .
- ٥- الجمعية العامة لا تملك أية سلطة لتنفيذ أي قرار وهو لا يستطيع على أساس المادة ١٤ / أي تطالب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير سرية كما فعلت في قرار القسيم حينما نصت على أن يصير مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديد للسلام أو قطعاً أو هزقاً له أو عملاً من أعمال العدوان بموجب نص المادة ٣٩ / ٤٤ أنها الميثاق لا يعطي للمجلس سلطة فرض توية بيانية سواء كانت نتيجة لتوصية الجمعية العامة أو نتيجة لقرار اتخذته المجلس بفتح لأنه تدابير المجلس لا يمكن أن تتخذ من دون القسيم بل الحفاظ على السلم .

انتهت الأسئلة

أستاذ المقرر

٤٤/٩/٤٤

